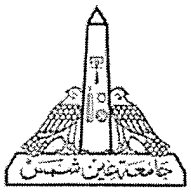

كلية البنات للآداب و العلوم و التربية

التطور الاقتصادى و الاجتماعى لريف أسيوط فى القرن التاسع عشر

رسالة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالبة

نيفين علوان عبدالله علوان

إشراف

أ.د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

الأستاذ المتفرغ بكلية البنات – جامعة عين شمس

و مشاركة

أ.د. رؤوف عباس حامد

الأستاذ المتفرغ بكلية الآداب جامعة القاهرة

٢٠١١م

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
التمهيد: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر	٨
الفصل الأول: الجغرافية الاقتصادية لريف محروسة أسيوط	٤٠
الفصل الثانى: التطور الحيازى	٨٥
الفصل الثالث: النشاط الانتاجى	١٤٢
الفصل الرابع: علاقات التبادل التجارى بين القرية والمدينة.	١٨٨
الفصل الخامس: مركزية الدولة وحركة المجتمع	٢٢٦
الخاتمة	٢٦٦
ملاحق الدراسة:	٢٧٢
ثبت الوثائق والمصادر والمراجع:	٣٠٨

فهرس الجداول:

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى: جدول رقم (١) نموذج لإعادة توزيع الأرض من وإلى الأقارب.	١٠٥
: جدول رقم (٢) نموذج توزيع الأباعدية المستصلحة، بناحية الحمام.	١٠٧
: جدول رقم (٣) نموذج مبسط لحيازة النساء لحصص نخيل و شجر سنط وأرض.	١٢٩
الفصل الثالث: جدول رقم (١) يبين الزيادة فى محصول القطن على حساب المحاصيل الأخرى.	١٥٧
: جدول رقم (٢) نموذج لأرباب المهن المختلفة بناحية أسيوط	١٨٠
الفصل الرابع: جدول رقم (١) نموذج للسلع المتداولة بأسواق بندر أسيوط و أسعارها.	١٩٠
: جدول (٢) بأسعار السلع وفقاً لتسعيرة الحكومة فترة محمد على.	١٩٣
: جدول (٣) "أموال" الحملة المرتبة على أسواق بندر أسيوط.	١٩٩
: جدول (٤) نموذ ج مبسط لاستثمارات بعض المشايخ.	٢١٦
الفصل الخامس: جدول رقم (١) نموذج لقائمقامات النواحى بقسم منفلوط و أخطاطه.	٢٣٦
: جدول رقم (٢) نموذج مبسط لحيازة المشايخ بناحية	٢٤٦
:جدول رقم (٣) نموذج لعائلات أعيان الريف بمحروسة أسيوط	٢٥٩

فهرس الملاحق:

الموضوع	الصفحة
ملحق رقم (١أ) خريطة للوجه القبلى	٢٧٢
ملحق رقم (١ب) (١ ج) (١د) خرائط لأسيوط	٢٧٣
ملحق رقم (٢) بيان بحجم الحيازات المختلفة لسكان قرية بنى محمد سنة ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م.	٢٧٦
ملحق رقم (٣) نموذج لتوزيع أراضى الفلاحة الجبرى سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧وعن التطور الحيازى خلال أعوام (١٢٤٣/ ١٨٢٧م) و (١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م)بناحية الحمام.	٢٩٥
ملحق رقم (٤) نموذج للحراك الاجتماعى الصاعد بناحية الحمام سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م.	٣٠٣
ملحق رقم (٥) جدول إيرادت ومصروفات الحكومة المصرية.	٣٠٦
ملحق رقم (٦) إحصاء عن القوى العاملة بمصر.	٣٠٧

المقـــدمة

- المقدمة-

كانت القاعدة فى معظم الكتابات التاريخية هى؛ اعتبار كلا من الحملة الفرنسية[*] وتولية محمد على باشا الحدثين الفاصلين اللذين يبدأ بهما العصر الحديث، وخرج عن هذه القاعدة كلاً من (بيتر جران)، و(دانييل كريسيليوس) و(كينيث كونو) الذى كتب ضد فكرة "الانقطاع التاريخى، فى محاولة منه لإظهار أنه لا يوجد أخدود تاريخى كامل فى عام ١٧٩٨ ولا فى ١٨٠٥"، وأكد أنه كانت هناك استمراريات من نواح عديدة بين العصر العثمانى من ناحية والقرن التاسع عشر أو العصر الحديث من ناحية أخرى، ونتيجة هذه الأعمال بدأت فكرة الانقطاع - وهى التى تقول إن مصر الحديثة بدأت مع نابليون /أو محمد على - تفقد شعبيتها بين أوساط المؤرخين المتخصصين، حتى رغم استمرارها فى السيطرة على الفكر التاريخى لدى الغالبية، فى كل من مصر والغرب.[١]

وفى السنوات الأخيرة حدث تغيير فى تفسيرات المهتمين بتاريخ مصر والشرق الأوسط، والتى تُرجِع بداية التاريخ الحديث لمصر والشرق الأوسط ، إلى القرن الثامن عشر وليس القرن التاسع عشر، تزامن معه اهتمام المؤرخين والباحثين من الدولة إلى المجتمع نتيجة اهتمامهم بمسألة متى وكيف اندمجت مصر فى اقتصاد العالم االرأسمالى، فالحداثة والتحديث معنيان خطابيان (discursive constructions)، وهى حقيقة لا تُستثنَى مصر منها، فكتابة تاريخ مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يُكتَب "كقصة تحديث متوال" وقد ساهمت نظرية التحديث الغربية والاستشراق فى هذا التفسير، لكن جذوره توجد فى ماضى مصر العثمانى وتشابكت معها فكرة انحطاط العصر العثمانى.[٢]

كان هذا فى الواقع، سبباً لفكرة هذه الدراسة، والتى طرحها الأستاذ. د الجليل "رءوف عباس"، على الباحثة منذ سنوات عديدة، فحقيقةً حظى الريف عامة فى مصر بدراسات مهمة ولكن الصعيد فى القرن التاسع عشر لم يحظ سوى بدراسات قليلة، وكانت فى الغالب دراسات

---

[*] هنرى لورنس، الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة، بشير السباعى، ط١، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٨، ٦٢٥، ٦٢٦. روبير سوليه، مصر ولع فرنسى، ترجمة، لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٣١- ٣٤، ٧٢، ٧٣، ٣٧٨، ٣٨٨. Henry Dodwell, The founder of modern Egypt, A study of Muhammad Ali, Cambridge,1931.

[١]- كينيث كونو، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥.

[٢]- نفس المرجع، ص ص ١٥، ١٦.

عن أسيوط المدينة[1]، وليس ريفها، وخلافاً لهذا كان للصعيد أهميةٌ استراتيجيةٌ وأمنيةٌ؛ فبدون تحقق السيطرة عليه يصعب استقرار السلطة المركزية بالقاهرة، وكانت أسيوط فى القرن الثامن عشر المركز الإقليمى للتجارة مع الداخل الإفريقى، واستمرت مسيطرة عليه على مدار ثمانية عقود خلال القرن التاسع عشر، الأمرالذى كان له شأن كبير بالنسبة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم اختيار فترة الدراسة لكى تسمح بفحص دقيق لحيازة الأراضى فى المجتمع والاقتصاد الريفى، وتطورها أو ثباتها واستمرارها، وتهتم هذه الدراسة بالسنوات التى سبقت ومهدت لظهور نظام محمد على باشا الجديد، بدءاً من النصف الثانى من القرن الثامن عشر وحتى العقد الأول من القرن التاسع عشر، الذى شهد بداية إدارة زراعية جديدة مركزية، مع إلغاء الالتزام وتأسيس نظام الاحتكار، كما تهتم بإصلاحات محمد على وخلفائه فى مناحى شتى أهمها الحيازة، وكذلك تجربة عامة أهل "ريف محروسة أسيوط" فى بناء مجتمعهم، وذلك كنقطة فى بحر الدراسات الريفية الواسع، تعطى بعد آخر لم يتوفر فى دراسات آخر.

والإشكالية الأساسية التى قصدت الدراسة معالجتها ؛ تقوم على توضيح وجود "استمراريات" معينة أو تواصل بين القرنين الـ (١٨) و(١٩)، وعلى ذلك قامت الباحثة بتفنيد بعض التغييرات المفترض أنها حدثت فى القرن التاسع عشر، خاصة فى تصرفات الناس المتعلقة بحيازة الأرض، بإثبات أن هذه التصرفات إما أنها لم تكن جديدة، أو أنها كانت تطورات مبنية على تصرفات كانت موجودة فيما سبق، كما حاولت التأكيد من ناحية أخرى على ما هو الجديد فعلاً أو بمعنى أدق، ما الذى تغير حقيقة فى القرن محل الدراسة، فى نفس الوقت فإن هذا لا ينفى إمكانية تواجد الاستمرار والتغيير معاً.

و قد جرت العادة كما سبق القول، على اعتبار حدثين معينين هما مدخل العصر الحديث فى التاريخ المصرى، ألا وهما: الحملة الفرنسية واحتلالها لمصر ١٧٩٨- ١٨٠١م وإصلاحات محمد على باشا الذى تولى الحكم ١٨٠٥ – ١٨٤٨م، ومعظم الدراسات التى اهتمت بتاريخ مصر الحديثة تبدأ ببداية القرن التاسع عشر، مع موجز مختصر لما سبق، مع التأكيد على تأثير التحول الناتج عن هذين الحدثين على المجتمع المصرى، وينسحب ذلك بطبيعة الحال على المجتمع الريفى، فتصبح قضية أساسية لتلك الفترة التى تعنى بها الدراسة معرفة كيف وإلى

[1] حيث درس فرغلى تسن، أسيوط فى النصف الأول من القرن التاسع، تحدث عن تركيبها السكانى، والعمرانى للمدينة وأحوالها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها . كما درس حامد عبد الحميد حسانين، أسيوط فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٥٠ – ١٩٠٠.

أى مدى غيرت سياسات محمد على من شكل الريف وهل استمرت تلك السياسات فى عهد خلفائه أم أن هناك ظروفاً أخرى تضافرت لعدم الاستمرار.

و على هذا تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول يسبقها تمهيد ويعقبها خاتمة، وكانت الطريقة التى اقترحتها الباحثة لرصد تأثير إصلاحات الباشا، على المجتمع الريفى هى البدء بنظرة متفحصة على السنوات السابقة على حكمه، ثم التقدم إلى سنوات حكمه وما بعدها، وإن يتم ذلك فى دراسة واحدة، ولهذا فإن الدراسة تبتعد عن التقسيم الزمنى المتعارف عليه؛ حيث تقوم بوصل النصف الثانى من القرن الثامن عشر بالقرن التاسع عشر، لا الفصل بينهما؛ لذلك جاء فى التمهيد، الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وجاء الفصل الأول الذى حمل عنوان الجغرافية الاقتصادية لريف أسيوط لتوضيح الإطار الجغرافى لقرى الإقليم محل الدراسة، والذى خلق لها تميزاً ، أضاف إليه ما أدخله محمد على وإسماعيل باشا من تحسينات فى الرى.

وطالما كانت المسألة الأساسية التى تم التعامل معها فى هذه الدراسة هى نظام حيازة الأراضى، والتغيرات التى مر بها، ذلك أن طبيعة نظام الأراضى وتطوره كان معروفاً لزمن طويل كمسألة أساسية فى تطور مصر الحديثة، فقد تعين أن نولى اهتماماً إلى علاقة الفلاحين بالأرض ـ كوسيلة إنتاج ومعيشة ـ وكيفية توزيعها، والعلاقة بين القانون ذى المرجعية الدينية والعرف والتطبيق، وكانت فكرة ملكية الدولة للأرض هى الأساس القانونى الذى استند إليه محمد على للإطاحة بنظام الالتزام، وإرساء سيطرة الدولة على الزراعة، وهذا ما يعالجه الفصل الثانى الذى يوضح الوسائل البديلة التى اتبعت فى التغير الحيازى الذى قام به محمد على، البعيدة إلى حد كبير عن العنف، الأمر الذى يقدم إعادة قراءة لفكرة الاستبداد الشرقى الشائعة؛ فى كتابات الأوربيين، الذين نظروا إلى غياب الملكية القانونية فى الأرض كدليل على الاستبداد الشرقى أو أنه نمط إنتاج أسيوى أو نظام مشابه، حيث جانبهم الصواب.[1]

و يبرز الفصل الثالث النشاط الإنتاجى؛ الزراعى/ والصناعى/ والحيوانى لريف الإقليم فى ظل نظام الاحتكار وبعده لتوضيح العوامل التى خلقت علاقات تبادل تجارية بين المدينة والريف، التى أُفْرِدَ لدراستها الفصل الرابع ، تلك القضية التى كثيراً ما تم إهمالها فى الدراسات الأكاديمية، ولا يمكن دراستها منفصلة حيث إنها تتصل مباشرة بمجموعة متعددة من

[1]- بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبداية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣. ص ٥٦، نقلاً عن محمد حاكم، أيام محمد على، التمايز الاجتماعى، وتوزيع فرص الحياة، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة،٢٠٠٧، ص٨٢.

التفسيرات الخاصة بالتغيرات فى المجتمع الريفى، التى تفترض تناسباً بين نمو علاقات السوق والتغيرات فى استغلال الأرض والتحديد القانونى لها وتوزيعها، التى تختلف فى أسيوط عن غيرها من بلاد الأرياف؛ حيث كان لموقعها الجغرافى والإقليمى المتميز، المرتبط بالتجارة مع السودان شأن فى ازدهارها وكذلك تدهورها.

و يناقش الفصل الخامس والأخيردور مركزية الدولة فى حركة المجتمع، بخرق بعض معتقدات الناس، ومسألة الأصول والتغيرات فى أحوال الصفوة بريف أسيوط، والمسمون بـ (أعيان الريف)، بتتبع أصولهم خلال أواخر القرن الثامن عشر، وتوضيح كيف أن البدايات العملية لبعض منهم بدأت بالتجارة مع السودان، وتعاونهم مع محمد على، والبعض الأخر ظهر نتيجة النظام الجديد، وكيف أن ذلك حقق استمرارية للصفوة الريفية بأسيوط؛ كطبقة تتكيف بنجاح خلال التغييرات السياسية والاقتصادية طوال فترة الدراسة، فى نفس الوقت الذى ساعدت فيه هذه الصفوة الحكام على بسط سيطرتهم على الريف.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى خلصت إليها هذه الدراسة، وأعقبناها بملاحق لبعض الوثائق التى تخدم حصاد الدراسة، بالإضافة إلى خرائط إحداها توضح التوزيع الجغرافى للوجه القبلى عامة، وخريطتين عن أسيوط خاصة.

هذا وقد حاولت ، البحث عن إجابة بشكل رئيس فى المصادر التى تقدم منظوراً واضحاً لريف أسيوط بقدر ما أتيح؛ فقد اعتمدت الدراسة على مجموعات أرشيفية متنوعة؛ ولكن تأتى معظم مصادر، هذا البحث الخاص بريف أسيوط من ثلاثة مصادر رئيسية؛ الأول سجلات محكمة مديرية أسيوط الشرعية، والتى تغطى فترة الدراسة بأكملها، أما المصدر الثانى، فقد كان سجلات ضرائب الأراضى ـ التى تسمى دفاتر التواريع ودفاتر المكلفات ـ لبعض القرى المختارة من تلك المديرية للأعوام من ١٨١٥ إلى ١٨٤٣، وهى أهم الأعوام التى تم فيها مسح أراضى الوجه القبلى، والتى استمرت عليها نظم المسح معظم سنوات الدراسة، والمحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، أما المصدر الثالث والمتمم لهذه المجموعة؛ فهو سجلات تعداد النفوس لمديرية أسيوط.

وتقدم سجلات محكمة أسيوط تسجيلاً مستمراً للحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ ليس لمدينة أسيوط فقط بل لقراها ونزاليها وكفورها ونجوعها، وهى كذلك تعتبر مصدراً لدراسة علاقات القرية بالمدينة، كما تضم معلومات عن التصرفات المختلفة لسكان الريف من الأقباط

والمسلمين، والقليل عن اليهود، والخاصة بقضايا متعلقة بالالتزام ، وتصرفات الفلاحين على حيازتهم الزراعية كما ألقت الضوء على نشاطات وعلاقات أهل القرية والمدينة كما تكشف سجلات المحكمة الشرعية الكثير من الأنشطة والعلاقات اليومية لأغلب أهل الريف والمدينة وباستخدام سجلات المحكمة الشرعية بالإضافة إلى سجلات الضرائب لنفس المنطقة أصبح ممكناً أن نستنتج العلاقة المتبادلة بين ثروة بعض العائلات ومواقعهم ووظائفهم، كما أن سجلات الضرائب تعتبر مصدراً للتأريخ للريف؛ حيث تمد بالدليل الإحصائى الأقدم لتوزيع الأراضى بين الفلاحين، وبناء المجتمع الريفى، كما أنها دليل على المصطلحات والتغييرات الاصطلاحية الخاصة بحيازة واستعمال الأراضى وفرض الضرائب عليها.

أما تعداد النفوس فلا يقل أهمية عن سابقيه؛ فقد أمد البحث بمعلومات هامة عن تعداد سكان القرى المختلفة ومهنهم، وكان من المصادر ذات الأهمية أيضاً بالنسبة لهذه الدراسة بعض سجلات "المعية السنة"، وسجلات "المجلس الخصوصى" و"محافظ الأبحاث".

كذلك أفادت الدراسة من المصادر العربية المنشورة، والتى يأتى فى مقدمتها كتابات عبد الرحمن الجبرتى، وعلى باشا مبارك، والفتاوى المنشورة للشيخ "محمد العباسى المهدى" مفتى الديار المصرية من ١٨٤٧ – ١٨٩٦؛ حيث تقدم حلقة وصل تساعد على فهم العلاقة بين الشريعة التى تتمثل غالباً فى مقولات نظرية مجردة فى كتب الفقه وتطبيقاتها اليومية فى المحاكم وفوق ذلك يمكن أن نتعرف على آثار الاتجاهات والسلوكيات العرفية، ليس فقط من سجلات المحكمة، ولكن أيضاً من الفتاوى.

و كانت لأعمال د. على بركات د. عبد الرحيم عبد الرحمن د. رءوف عباس، د. عاصم الدسوقى، د. فاطمة علم الدين، د. على شلبى، د. حمدى الوكيل، د. كينيث كونو، د. فرغلى تسن، د. حامد عبد الحميد، عن الريف المصرى، وتطور الملكيات الزراعية، وكبار الملاك الزراعيين، وأسيوط فى النصفين الأول والثانى من القرن التاسع عشر، وكذلك دراسة د. مها غلوش عن إعادة تكليف أراضى الفلاحين، التى قام بها محمد على وخلفاؤه.[1] أهمية خاصة بالنسبة لهذه الدراسة، التى اعتمدت عليها إلى حد بعيد، لذلك لم أتعرض بالدراسة لما تم دراسته وتغطيته فى تلك الأعمال بشكل تام وبصورة رائعة، من دراسة عن قوانين الأرض الزراعية

[1] -عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصر فى القرن الثامن عشر، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦.
Maha A. Ghalwash, Land Acquisition by the peasants of Mid – Nineteenth century Egypt: The Ramya System, Studia Islamica, (1998).

وتطورها، وأحوال السكان والتركيب السكانى وإدارة الأقاليم التى درسها د. زين العابدين شمس الدين، والتنظيم الإدارى والسياسى، واكتفيت فى هذه الدراسة بما لم يتم بحثه فى تلك الأعمال.

و قد تأثرت الدراسة، بأفكار واستنتاجات د. (عفاف لطفى) ود.(بيتر جران) ود.(كونو)، د. نيللى حنا، التى اكتشفت علاقات تجارة حضرية ـ ريفية وتسليف واستثمار شبيهة بالموجود بالقرن الثامن عشر فى دراستها عن أبو طاقية شاهبندر التجار، والتى اكتشف مثلها أيضاً د. عبد الرحيم عبد الرحمن فى القرن الثامن عشر.

و لا أعتقد أنه كان باستطاعتى تقديم هذه الدراسة لو لم أجد العون والتشجيع من أساتذتى الأجلاء الذين تتلمذت على أياديهم، عرفاناً وتقديراً بدور كل من الأستاذة الدكتورة فاطمة علم الدين عبد الواحد، التى شرفت بموافقتها على تسجيل تلك الدراسة تحت إشرافها، وكانت لنصائحها السديدة قيمة لا تقدر، فجزاها الله عنى خير الجزاء. أما أستاذى الجليل الغائب الحاضر، رؤوف عباس فلا تستطيع الكلمات أن توفيه حقه، فقد وجه خطاى على طريق البحث؛ فما قاله بالأمس كان معيناً لى اليوم، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

و يقتضينى الواجب أن أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتورة سهير قراعة حفيدة "حضرة مفتى الديار المصرية " فضيلة الشيخ "قراعة"، لما قدمته للباحثة من تشجيع وتعاون. كما أتوجه بالشكر إلى الدكتورة نيللى حنا، التى يعد بيتها صالوناً ومنزلاً للباحثين، والتى وجهتنى عند تناول هذه الدراسة إلى عقد مقارنة مع دراسة "كونو". وكذلك أود أن أعبر امتنانى وشكرى الجم إلى د. إلهام ذهنى والتى قدمت لى تعليقات واقتراحات قيمة.

وعلى مر السنوات التى استغرقتها هذه الدراسة، حملت على كاهلى ديوناً لا تحصى لعدد من الأصدقاء والزملاء الذين قدموا لى العون فى مختلف مراحل الدراسة، فكم أشعر بالعرفان العميق لصديقاتى؛ جيهان إبراهيم لتفضلها بالتنسيق الكامل لمخطوطة هذه الدراسة، د. باتسى جمال الدين لقيامها بترجمة المراجع الفرنسية لهذه الدراسة، وأعبر أيضاً عن امتنانى إلى مساعدة د.هدى جابر، ولا تستطيع الكلمات أيضاً التعبير عن قيمة ما قامت به قرة عينى إسراء نبيل.

و فى الختام أود أن أتوجه بالشكر إلى محمد حسن محمود، وإلى كل من سهل لى مهمة جمع مادة هذه الدراسة، سواء إلى السادة العاملين بأرشيف دار الكتب والوثائق القومية، وكذلك بدار المحفوظات العمومية، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والمجمع العلمى

المصـرى، وأخـص بالـذكر السـيدة نـرمين خليـل، والسـيدة أمـانى، والأسـتاذة هبـة جـازولى وشيماء، وآمال.

أمـا بالنسـبة لعـائلتى التـى عانـت خـلال السـنوات التـى استغرقتها الدراسـة فـإننى لا أملـك سوى أن أقدم حبى وعميق عرفانى لاحتمالهم ولدعمهم الذى لم يهن.

ولا يسع الباحثة فى الأخير إلا القول أن هذا جهد متواضع، يحاول توضيح جزء من الصورة لتاريخ مصرنا، فعندما يتم الانتهاء من هذه الدراسة، فمن المحتمل أن تنقد بعض قضايا، كذلك من المحتمل أن يجد عليها المزيد من البراهين.

وما التوفيق إلا بالله، ، ،

التمهيد

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لريف أسيوط خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر

- التمهيد -

كان لزاماً على المرء قبل أن يشرع فى الكتابة عن التطور الاقتصادى والاجتماعى لريف الإقليم محل الدراسة، محاولة الوقوف إلى حدِ ما، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى مصر عامة، - والتى بطبيعة الحال تنعكس على أقاليمها والأرياف - فى الفترة السابقة على الحقبة محل الدراسة، الأمر الذى يؤثر على فهمنا لطبيعة التغيير أو الاستمرار أو قل الاقتباس، الذى حدث بـ " ريف محروسة أسيوط"، على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى.

بداية، شهد المسرح المصرى نوعاً خاصاً من الثبات والاستمرار منبعه أنه ليس بإمكان أى غاز أو أية ثقافة أجنبية أن تعدل الجغرافية الطبيعية لبلد من البلدان؛ فنهر النيل الذى يفيض ويغيض فى انتظام مدهش قد أضفى على وادى النيل شخصية فريدة، لم يكد الزمن أو الحكومات أن يمسها بأدنى تغيير، والحق لقد قيل مراراً وتكراراً إن النيل هو مصر، لأنه لولاه لاختفت مصر تحت رمال الصحراء التى تجور دائماً على الأراضى الخصبة الواقعة على ضفتى النهر فالنيل لا يتحكم فقط فى وجود مصر ذاتها، بل إنه أيضاً يحدد بطرق عدة نمط الحكومة والنظم التى بإمكان الشعب المصرى أن يخضع لها، فمثلاً نجد من الثابت فى الحياة المصرية أن بها دائماً إدارة على درجة عالية من المركزية لتشرف على توزيع المياه من أقصى البلاد إلى أقصاها، لهذا لا نتصور أن يؤدى انقسام مصر إلى مناطق يحكمها زعماء متصارعون إلى بقائها كدولة، فرخاء الجميع يتوقف على وحدة الحكومة المركزية، بحيث لاينهار الهيكل الاقتصادى للبلاد، فخلال تاريخ مصر كان للبيئة فى وادى النيل تأثيرها على إيقاعات وأنماط الحياة الريفية ، فرغم كونها متغيرة، نجد أن الملامح الرئيسة للنظام الاجتماعى والاقتصادى عند بداية الحكم العثمانى وأثناء القرن التاسع عشر موروثة من الأزمنة القديمة وعلى نقيض ذلك تغيرت الإدارة الزراعية خلال النظم المتعاقبة فى حركة "شبه بندولية"، بين نظام الحكم المركزى وغير المركزى، تعتمد الزراعة المصرية تماماً على مياه النيل وكان نظام الرى المستخدم قبل القرن التاسع عشر نتيجة خبرة آلاف السنين، كانت معظم الأراضى المنزرعة تضم أحواضاً شاسعة من آلاف الأفدنة ومحاطة بجسور عالية، وكانت الأحواض فى مصر العليا والوسطى تتكون بإقامة جسور عرضية تمتد من النيل وحتى حدود الصحراء تحدد مصر الوسطى عادة بقسم وادى النيل الواقع من جنوب القاهرة إلى المنيا، أما الوجه القبلى فهو القسم الواقع من المنيا إلى الجندل الأول فى أسوان وعادة تسمى المنطقة الواقعة جنوب القاهرة كلها الوجه القبلى أو الصعيد، وكان العمال يجلبون لصيانة الأحواض والقنوات من القرى المتاخمة

للـــترع والجسور، كمـا كانـت كـل قريـة مسئولة عـن الجسـور والتـرع الصـغرى الواقعـة فـى زمامها.[١]

أفـاد نظـام رى الحـياض مـن دورة فيضان النيل ففى القاهرة يبدأ الفيضـان فى يونيو وعادة يبلغ ذروته فى شهر توت القبطى الموافق لشهر سبتمبر وعندئذ تقطع الجسور لتغمر المياه الأرض، وكان ارتفاع الفيضان يحدد مساحة الأرض التى تغمرها المياه وبالتالى يتم زراعتها وتجبى عليها ضرائب العام التالى، وللحصول على مياه مناسبة للرى وليست كثيرة يجب أن يكون للفيضـان حد أعلى لا يتعداه كثيراً، ويتغير الحد الأدنى والأعلى المرغوب فيهما عبر القرون حسب التغير الذى يطرأ على عمق النيل والمستوى النسبى للأرض الزراعية ولكن كان المدى بينهما يجب ألا يتجاوز ذراعين. بحيث يكون ارتفاع الفيضان مناسباً للحصول على محصول جيد وأن لا يرتفع كثيراً حتى لا يكون مدمراً. فإذا قل الفيضان عن الحد الأدنى المرغوب فيه تركت الأرض المعتاد زراعتها جافة، وقد سببت الفيضانات المنخفضة فى سنوات متتالية مجاعات، فإذا زاد الفيضان عن الحد الأقصى غرقت الأراضى المنخفضة وتتلف الفيضانات العالية جداً محاصيل الصيف والخريف ومخازن الحبوب، كما تجرف القرى القريبة من النهر، وعموماً فإن الأراضى التى لم تصلها مياه الفيضان أو التى غرقت بسببها تعفى من الضرائب، أما إذا كان الحاكم فى حاجة إلى الأموال فإنه يتخلى عن الإعفاء مضطراَ، وفى فترات ضعف الحكومات أو عدم استقرار الأحوال يهمل نظام الرى وتزداد الخسائر التى تسببها الفيضانات المنخفضة أو العالية.[٢]

كانت رفاهية المجتمع الزراعى تعتمد على وفاء النيل، حيث تظل الأرض مغمورة بالمياة أربعين يوماً بعد قطع الجسور وقبل أن يتم تصريفها وإعداد الأرض للمحاصيل الشتوية التى تبذر فى منتصف أكتوبر وتحصد فى الربيع ، وتترك الأرض غير مزروعة بعد حصاد الربيـع وحتى فيضان الخريف حيث تتعرض التربة الطينية السوداء للشمس لتجف وتتشقق وكان يتم زراعة الأراضى المنخفضة انخفاضاً مناسباً أو القريبة من النيل أواحدى الترع أو الآبار خلال فصل الصيف من الربيع إلى الخريف وتروى هذه الأراضى بأنواع مختلفة من الماكينات اليدوية أو السواقى التى تديرها الماشية، وتحتاج الزراعة الصيفية إلى تكاليف أكبر

---

[١]- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى القرن التاسع عشر، ت. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٥. كينيث كونو، المرجع السابق، ص٤١.
يقاس الذراع بالمسافة بين المرفق حتى طرف الإصبع االأوسط. نقلاً عن ، كونو، المرجع السابق، ص٤١.
Owen, Cotton and the Egyptian economy 1820-1914, A study in trade and development, Oxford, 1969,pp. 7 - 11

[٢]- كونو، المرجع السابق، ص ص ٤١، ٤٢.

لاعتمادها على استثمارات وعمالة إضافية، ويتجه معظم المحصول الصيفى إلى الأسواق ويعود بعائد مجز، وكانت معظم المحاصيل الصيفية تتمثل فى القمح وقصب السكر والسمسم والنيلة والقطن، وكان يمكن زراعة موسم خريفى فى الأراضى المرتفعة المحمية بالجسور والقريبة من النهر أو الترع الرئيسية ، وبتحسن الرى زرعت الذرة البلدى فى الصعيد، كمحصول غذائى مكافئ للذرة الشامى التى تزرع فى بحرى، وكانت معظم الأراضى الزراعية تنتج محصولاً شتوياً واحداً كل عام باستخدام طريقة رى الحياض، وفى القرن الثامن عشر كانت نسبة الأراضى المنزرعة التى تروى طوال العام أقل كثيراً فى مصر الوسطى والعليا عنها فى الوجه البحرى.[١]

يرجع تاريخ نظام حيازة الأرض فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر إلى الغزو العثمانى، حيث اتجه سليم الأول تاسع سلاطين آل عثمان بجيوشه إلى الشرق، وتمكن من هزيمة المماليك فى مرج دابق بالشام وضم مصر إلى السلطنة سنة ١٥١٧، لتتحول بذلك إلى ولاية عثمانية، رغم وجود بعض مخلفات العهود السابقة، فلا العثمانيون ولا من سبقوهم بدأوا حكمهم من فراغ ؛ إذ ان كل دولة حاكمة قدمت بعض التنازلات أو قدمت حلاً وسطاً بالنسبة إلى الظروف السائدة وقت الغزو. وقد ترتب على هذه العملية تغيرات لا حصر لها فى حيازة الأرض، تقع كلها على أى حال فى إطار تقسيمات الأرض فى الإسلام. بعد أن طورتها العادات والطرائق التى أصبحت لها بالتدريج قوة القانون، وحكمت وفق نظام وضعه سليم الأول وقننه سليمان القانونى (١٥٢٠- ١٥٦٦)، بفرمان أصدره فى سنة ١٥٢٥ سمى "قانون نامة مصر" وقد قام هذا الحكم على التوازن بين ثلاث قوى هى: الوالى والديوان والمماليك إلا أن الصراعات بين هذه القوى وتفسخ الأوجاقات أدت إلى انهيار نظام القوى الثلاث لصالح المماليك.(٢)

لم يتناول قانون نامة سليمان الملكية الفردية للأراضى الزراعية ولم ينص على اغتصابها، وعلى النقيض من ذلك فإن سجلات الرزنامة تدل على وجودها والاعتراف بها، غير

١- عفاف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة، عبد السميع عمر زين، مراجعة السيد أمين شلبى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣١- ٣٤.كونو، المرجع السابق، ص ص ٤٢، ٤٣. Owen,cotton,pp. 7,8

٢- كانت الأراضى فى الإمبراطورية العثمانية تنقسم إلى: ١- ملك: أراض يتمتع صاحبها بالملكية - ٢- ميرى: أراض عائدتها ملك للدولة - ٣- أوقاف: أراض توزع عائدتها على مؤسسات دينية - ٤- موات: أراض بور أو غير مزروعة - ٥- متروك: مراع أو مروج تتمتع باستخدامها كل فئات السكان. نقلاً عن هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٣٩. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، د.ت، ص ص ٥٧، ٥٨، ١٠٠-١٠٥، ١٢٥- ١٣٣، ١٦٤ ، ١٦٨. حمدى الوكيل، ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٨. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية، مج ٣٢، ص ص ٢ ١٣، ٢١٣.